

التقرير اليومي

2007/4/9

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

حرب إيران السرية

بقلم غاري نورث؛ لوروك ويل؛ 2007/4/4

تخطط إيران لوقف إستخدامها الدولار الأميركي لتسعير النفط، مع أقل من نصف دخلها النفطي يُدفع الآن بالعملية الأميركية، قال حاكم مصرف إيران المركزي. وهذه الرواية لـ "أسوشيتد برس" في 28 آذار إختصت بها كل صحيفة أميركية، إن لم يكن على الصفحة الأولى، فعلى الأقل على صفحة الأعمال الأولى. لكن من المحتمل أن يكون فاتك ذلك فوسيلة الإعلام الأميركية الوحيدة المعروفة التي أزجعت نفسها بمتابعة هذه القصة كانت الـ "هيرالد تريبيون إنترناشيونال" التي تملكها الـ "نيويورك تايمز". وظهرت القصة في القسم المخصص للأعمال في صحيفة الـ "هيرالد تريبيون" (28 آذار).

"إن أكثر من 50 بالمئة من دخل إيران النفطي يُدفع بعملات أخرى. إننا نقوم بتخفيض حصة الدولار ونطلب من الزبائن الدفع بعملات أخرى"، قال شيباني الذي أضاف بأن كل زبائن إيران الأوروبيين، تقريباً، وبعض الزبائن الآسيويين، قد وافقوا على الدفع بعملات غير الدولار.

إن واقع تسعير إيران لنفطها بعملات أخرى غير الدولار الآن يذكر بقرار صدام حسين المشابه في أيلول 2000. وقد حصل ذلك بعد شهر من لقاء هوغو شافيز مع صدام في العراق. فقد كان أول رئيس دولة يزور صدام حسين منذ حرب الخليج 1991، وكان سعر النفط حينها حوالي 30 دولار.

وفي 10 نيسان 2001، أصدر مجلس العلاقات الخارجية (CFR) ومعهد جيمس بيكر III منشوراً مشتركاً للحزبين الديمقراطي والجمهوري: لسياسة الطاقة الإستراتيجية: تحديات القرن 21". وبيكر هو وزير الخارجية الأسبق أثناء حكم بوش الأب، وكان يُعتبر بمثابة المستشار الأول له. كما أدار البيت الأبيض في فترة ولاية ريغان في كل وقت لم يكن ريغان قادراً على تأكيد صحة قضية معينة. وعندما قام مجلس العلاقات الخارجية وبيكر بإصدار تقرير مشترك، فإنه كان من الأفضل لنا أخذه بجدية كبيان حول ما يفكر به أولئك الذين يمتلكون قوة فعالة في النظام- أو يريدون الشعب أن يفكر به- حول سياسة الحكومة. وقد لخص منشور مجلس العلاقات الخارجية الإعلامي نتائج التقرير.

وبشكل يثير السخرية، فقد فاقمت الطفرة الاقتصادية للسنوات الأخيرة من إمكانية حدوث أزمة طاقة. فالنمو القوي في معظم البلدان، والطلب الجديد على الطاقة أدى الى إنتهاء الفائض المثبت سابقاً في وقود الهايدروكربون. وبالنتيجة، فإن العالم الآن قريب، بشكل مقلق، من إستخدام كل سعته الإنتاجية المتوفرة من النفط العالمي. فإذا ما حصل أي حادث أو

معوق آخر في الإنتاج- سواء بأنبوب نفط ألاسكا، أو الشرق الأوسط أو أي مكان آخر- فإنّ العالم قد يكون على حافة أسوأ أزمة نفط دولية منذ ثلاثة عقود.

إنّ غزو بوش للعراق ومقاومة الإحتلال أديا الى خلق نوع من المعوقات والفوضى كان مجلس العلاقات الخارجية قد حذر منها. وليس مصادفة أنه عندما قدمت مجموعة دراسات العراق المستقلة بديلاً عملياً لسياسة الإدارة تجاه العراق، كان بيكر هو رئيس المجموعة. المشكلة هي أنّ التقرير كان سخيلاً- حيث أنه لم يقدم حلاً واضح المعالم ومحدد بدقة للمشكلة، لأنه ليس هناك من إتفاق داخل مؤسسة السياسة الخارجية بخصوص سياسة أميركا الشرق أوسطية، ولم يكن، منذ أيار 1948. ولا يزال القلق بشأن حرب تلوح بالأفق مع إيران يضغط على أسعار النفط تصاعداً. أما الحرب الفعلية، فسوف تؤدي الى أسعار أعلى بكثير، تماماً كما تفعل حرب العراق اليوم.

كفاح اليورو

تم طرح اليورو في العام 1999 بنسبة صرف توازي 1,17 دولار. وبدأ بالهبوط فوراً تقريباً، ليصل الى أدنى مستوى له في تشرين أول 2000، بعد أيام من إعلان صدام حسين، أي الى 83 سنت. وبقي سعر اليورو منخفضاً حتى تشرين أول 2001 بعد هجمات 9/11، عندما بدأ بالصعود ثانية.

إذن، ومن حيث المبدأ، لم يكن لإعلان صدام حسين أي تأثير إقتصادي مرئي على نسبة صرف عملتيّ اليورو والدولار. وقبل شهر من بدء حرب العراق، كان سعر اليورو حوالي 1,10 دولار، وإستمر بالصعود بعد بدأ الحرب في آذار 2003 وكان سعر صرفه 1,16 دولار في أيار.

ويعد الدولار الأميركي هو العملة الإحتياطية للعالم. فحوالي 65 بالمئة من كل إحتياطات العملات الأجنبية للبنك المركزي مثبتة بالدولار.

وقد هبطت حصة الدولار من الإحتياطات النقدية الأجنبية الى أدنى مستوى بغضون ثمان سنوات على الأقل عندما سرّعت المصارف المركزية عمليات شرائها لليورو، قال صندوق النقد الدولي.

" ويشكل الدولار ما نسبته 64,7 بالمئة من إحتياطي ربع العام الماضي، بهبوط عما نسبته 65,8 بالمئة في الأشهر الثلاثة السابقة"، قال صندوق النقد الدولي اليوم في واشنطن. وإرتفعت حصة اليورو الى 25,8 بالمئة، مقارنة مع ما نسبته 25,1 بالمئة ليصل الى أعلى نسبة له منذ طرح هذه العملة في 1999.

وإرتفعت قيمة اليورو الى 11,4 بالمئة مقابل الدولار في السنة الماضية، وهو ما يشكل مكسبها السنوي الرابع في غضون خمس سنوات. فتقدم هذه العملة عزز من جاذبيتها تجاه المصارف المركزية، هذه العملة التي تنقسمها 13 دولة من دول الإتحاد الأوروبي. وقد إرتفعت الأصول والأسهم الإحتياطية في عملة اليورو الى 8,3 بالمئة في الربع الأخير من السنة الماضية، وهو الأول لها خلال سنتين، بحسب ما تظهر معلومات صندوق النقد الدولي.

أما ما لا يذكره التقرير، فهو أنّ هذه الأرقام غير متغيرة جوهرياً منذ نهاية العام 2004، فالدولار كان حينها 66% واليورو 25%، لتأتي الفرصة الكبرى منذ العام 2002. ففي أوائل تلك السنة كانت قيمة اليورو 10%.

الصلة السعودية

كان الدولار مدعوماً من قبل العربية السعودية منذ العام 1971. وعندما إنتهك نيكسون، بشكل أحادي، إتفاقية حكومة الولايات المتحدة لبيع الذهب بسعر 35 دولار للأونصة، عامّ الدولار مقابل العملات الأخرى. وإحتفظت المصارف المركزية الأجنبية بـ T-bills كإحتياطات عملات أجنبية بسبب القبول العالمي للدولار في عمليات التجارة الدولية.

وكان بإمكان السعوديين زعزعة دور الدولار في التجارة لو أنهم قبلوا الين أو الجنيه الإسترليني بالإضافة الى الدولار. لكن إدارة نيكسون فاوضت على إتفاق سري، لم يكن سرياً بالمطلق. فالسعوديون سيقبلون بالدولار، و فقط الدولار، في مبيعات النفط، بغض النظر عن يشتري النفط. وكان بإمكان السعوديين، في أي وقت، التخلي عن هذا الإلتزام، لكنهم لم يفعلوا- ولا حتى أثناء الحظر النفطي للأوبك.

15 آب 1971: نيكسون يغلق انفاذة الذهب، الأسعار المفروضة، التحكم بالرواتب وتعويم الدولار.
 22 أيلول 1971: الأوبك يعطي توجيهاته للأعضاء للتفاوض حول أسعار أعلى بالنسبة لهبوط الدولار.
 5 كانون الأول: ليبيا تؤمم ممتلكات بريتيش بتروليوم.
 20 كانون الثاني 1972: 6 دول من أعضاء الأوبك ترفع أسعارها بنسبة 8,49% للتعويض عن هبوط الدولار. العربية السعودية واحدة من هذه الدول.
 1 حزيران: العراق يؤمم ممتلكات شركة بترول العراق المملوكة للخارج.
 27 تشرين الأول: تعلن الأوبك عن ملكيتها لـ 25% من عمليات النفط الغربي في ست بلدان، مع 51% بحلول عام 1983. العربية السعودية إحدى هذه الدول.
 16 آذار: شاه إيران يؤمم كل الشركات النفطية المملوكة للأجانب.
 1 أيلول: ليبيا تؤمم 51% من أصل كل شركات النفط الأخرى.
 وأنا لا أريد أن أهاجم وأكرر هذا الأمر، إذ بإمكانكم أن تروا ما الذي حصل. فعمليات التأميم إستمرت لسنة أخرى.
 وفي 6 تشرين الأول 1973، اندلعت الحرب الإسرائيلية- العربية الرابعة. وفي 17 تشرين الأول، رفعت الدول الشرق أوسطية الست في الأوبك أسعار النفط من 3,12 دولار الى 3,65 دولار. وفي 19 تشرين الأول، أعلنت هذه الدول حظراً نفطياً ضد الولايات المتحدة. وفي 19 تشرين الأول، فرضت هذه الدول حظراً نفطياً على هولندا، ففي هولندا تتم عمليات التبادل النفطي العالمي، وارتفع سعر النفط. وفي 22 كانون الأول، رفعت الدول الخليجية الست الأسعار من 5,12 الى 11,65 دولار.
 فحجر الدومينو المتسلسل واضح مبدئياً: إغلاق نافذة الذهب في 15 آب 1971. إلا أنّ السعوديين ومنظمة الأوبك لم يتخلوا في أي وقت عن الدولار بصفته عملة وحيدة في حساباتهم.
 وكان هذا عندما بدأ تدفق الدولار النفطي بالتسارع. فالسعوديين باعوا نفطهم مقابل الدولار، لكنهم أودعوا الأموال في مصارف متعددة الجنسيات مركزها مدينة نيويورك. ومن ثم قامت البنوك بإقراض المال حول العالم.

إيران تكسر القيد الخانق

ومع إيران التي تتبع النفط الآن بعملات أخرى فقط، فإنها تكون قد وضعت تحديات أمام مصدري الأوبك الآخرين. إذ بإمكان الإيرانيين التخلص من فخ الدولار النفطي بالتحول الى اليورو لتشكل إيران سابقة بهذا الموضوع. وكان العراق قد قام بذلك سابقاً، لكن تم غزوه، ليعاد بعد ذلك فرض الإتفاق القديم من قِبَل الأميركيين: النفط مقابل الدولار فقط.
 وبقولهم لمصدري النفط الآخرين بأنّ فكرة إجراء العمليات التجارية والأعمال بعملات أخرى هي فكرة جيدة، فإنّ إيران تهدد بالتسبب بتحول في الممتلكات والأصول المالية للبنك المركزي. فإذا ما إستمر اليورو بالإرتفاع، فسيكون من الأفضل للمصارف المركزية شراء اليورو. فهذه المصارف سيكون لديها هامش لجني الأموال، لكن الدولار سيهبط: الطلب المنخفض على الدولار. ولهذا الإنحدار وجهين:

(1) هبوط الدولار يعني صادرات أقل الى أميركا.
 (2) سعر السوق الهابط لأصولهم المالية (T-bills) الموجودة. وهو ما سيضر باليابان والصين أكثر مما يمكن.
 وهذا يشكل تهديداً عظيماً للسياسة الخارجية الأميركية. أما الخطر على الإقتصاد المحلي، فهو أسوأ. فالدولار كان محيئاً من قِبَل دول الأوبك على مدى 35 عاماً.

إنّ هبوط قيمة الدولار، الذي يلوح بالأفق، بما يتصل بالعملات الأخرى، ما هو إلا الخطر الأدنى على الإقتصاد الأميركي مقارنة مع أسعار النفط المرتفعة. فنحن مستوردون للنفط، وإذا ما إرتفعت أسعار البنزين، فإنّ المقترعين سيسعون للإنتقام، والجمهوريون يعلمون هذا. فإيران، إذن، تشكل الآن تهديداً بالنسبة لبوش والجمهوريين في العام 2008.
 وقد أصدرت الإذاعة البريطانية (British Broadcasting Corporation) تقريراً حول نفس المقابلة مع حاكم مصرف إيران المركزي. وذكرت وكالة أخبار رويترز عن مصادر صينية تقول بأنّ شركة Zhuhai Zhenrong، المنتجة للنفط والمملوكة للدولة، قد إنتقلت من التعامل بالدولار في معاملاتها التجارية مع إيران وذلك منذ السنة الماضية. وإذا كان هذا صحيحاً، فإنّ هذا الأمر يعد هاماً وبارزاً بما أنّ شركة Zhuhai تستورد 240,000 برميلاً من النفط يومياً من إيران، في الوقت الذي تعبت فيه الصين إحدى أهم زبائن إيران. كما يستمر منتجو النفط اليابانيون بالدفع بالدولار

الأميركي لقاء النفط الخام، بسبب ما ذكرت رويترز في تقرير لها، معلقين طلباً رسمياً من طهران لتغيير مقاربتهم للموضوع.

ثم ماذا عن اليابان؟ فاليابانيون لا يسعون الى التسبب بالفوضى والإخلال بالتوازن- على الأقل حتى يتم الطلب رسمياً منهم القيام بذلك. وقد ذكرت آراب تايمز في تقرير لها:

>>قال المشترون اليابانيون، بمن فيهم شركة مصفاة النفط الأهم Nippon، بأنهم تلقوا إستفسارات من إيران للدفع بعملات غير عملة الدولار، إلا أنهم كانوا بانتظار طلب رسمي بذلك. "نحن ننتظر ذلك بحيث نتمكن من تحويل العملات في أي وقت، إلا أننا لم نتلق بعد أي طلبات رسمية بذلك منهم (NIOC). ونقوم بإجراء الصفقات والمعاملات بالدولار (الآن)"، قال رئيس شركة نفط Nippon للمراسلين في الأسبوع الماضي. فكل ما يلزم هو طلب رسمي. فإيران يمكنها، وبوضوح، كسب تعاون اليابان في أي وقت.<<

الإستنتاج

قد يود الإسرائيليون زوال إيران كمركز قوة إقليمية. وبهذه النقطة، هم على توافق كامل مع السعوديين. أما الإدارة الأميركية، فلا تريد رؤية هبوطاً دراماتيكياً للدولار أمام اليورو. فالهجوم على إيران سينتج عنه إرتفاع حاد بأسعار النفط، بغض النظر عن العملة المستخدمة لتسوية الحسابات. أما مستوردي النفط فلا يريدون حصول هذا الأمر. أما مصدر النفط، فسيذفون دموع التماسيح ومن ثم يرفعون أسعارهم بشكل كبير ومفاجئ، وهذا ما يُدعى بـ "تلبية السوق". أما إمكانية إنقطاع تدفق النفط، فلم يكن في يوم من الأيام أكبر مما هو عليه الآن. وإذا ما كُنْتَ مكان جيمس بيكر ومساعديه في مجلس العلاقات الخارجية، فإني كنت سأبرز الحجج والوقائع الموجودة. فالوقت ينفذ لديهم للسيطرة على الموضوع، في الحد الأدنى.

